

## تغاير إعراب الفعل المضارع وأثره في توجيه المعاني

د. إمام محمد إمام \* - كلية التربية الزنتان - جامعة الزنتان

Email: Attakr1969@gmail.com

تاريخ الاستلام 1 / 7 / 2025م تاريخ القبول 2025/10/2م

---

### The Variation of the Imperfect Verb's Case Endings and Its Impact on Meaning

Emhemmed Mohammad Aldaktoor\* – Faculty of Education, Zintan University, Libya

#### Abstract

Syntactic variation in verbs only occurs in the present tense, while past and imperative verbs do not experience this variation because they are built and are not affected by the factors affecting them. The present tense verb is affected by the factors that influence it, which leads to a variety of meanings. One of the obvious signs of the variation in the syntactic structure of the present tense verb is its occurrence after the verbal noun (an), which is of three types. There are guidelines for raising and lowering the present tense based on the grammatical rule that states that a lightened form of a heavy verb cannot be with verbs of doubt and greed, nor can a verb that lowers a verb be with knowledge or anything similar in meaning. The difference in the syntax of the present tense verb and its direction after (aw) and (hatta) creates a clear difference between the two functions of nominative and accusative, as the order of the speech differs according to the difference in its context, which is followed by a difference in meaning.

#### Keywords:

variation, present tense, Meaning Guidance - Involving Factors.

#### المخلص :

التَّغَايُرُ الإِعْرَابِيُّ فِي الْفِعْلِ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، بَيْنَمَا الْفِعْلَانِ الْمَاضِي وَالْأَمْرُ لَا يَقَعُ فِيهِمَا هَذَا التَّغَايُرُ؛ لِأَنَّهُمَا مَبْنِيَّانِ، وَلَا يَتَأَثَّرَانِ بِالْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِمَا.

فَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ هُوَ الَّذِي يَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى تَنَوُّعِ الْمَعَانِي الَّتِي يُؤَدِّيهَا، وَمِنْ ظَوَاهِرِ تَغَايُرِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَفُوعُهُ بَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ.

فَلَرَفْعُ الْمُضَارِعِ وَنَصْبُهُ تَوْجِيهَاتٌ مِنْ مِنْطَلَقِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَنْصُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ مَعَ أَفْعَالِ الشَّكِّ وَالطَّمَعِ، وَلَا النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ مَعَ عِلْمٍ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا.

وَلِتَغَايُرِ الإِعْرَابِ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَتَوْجِيهِهِ بَعْدَ (أَوْ) وَ (حَتَّى) فَرَقٌ وَاضِحٌ بَيْنَ وَظِيفَتِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، حَيْثُ يَخْتَلِفُ نَسَقُ الْكَلَامِ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ سِيَاقِهِ فَيَتَّبَعُهُ اخْتِلَافٌ فِي الْمَعْنَى.

**الكلمات المفتاحية:** تغاير - إعراب - الفعل المضارع - توجيه المعاني - العوامل الداخلة.

## مقدمة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ. وَبَعْدُ، فَإِنَّ اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ لَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ وَلَا تَنْتَهِي غَرَائِبُهُ، وَإِنَّ مَجَالَاتِ الْبَحْثِ فِي جَوَانِبِهِ فَسِيحَةٌ وَاسِعَةٌ، وَطَرَائِقُ دَرْسِهِ عَدِيدَةٌ شَاسِعَةٌ، جَدِيرَةٌ بِالذِّرَاسَةِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تُوضِّحُ الصِّلَةَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً عَمَلِيَّةً، نَظَرِيَّةً تَطْبِيقِيَّةً، تُظْهِرُ مَا فِيهَا مِنْ مَعَانِي الْكَلِمَاتِ وَمَبَانِيهَا وَالْوُقُوفِ عَلَى مَوَاطِنِهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَلَعَلَّ أَكْبَرَ مَا يُوضِّحُ ذَلِكَ هُوَ الإِعْرَابُ، فَهُوَ الإِفْصَاحُ وَالْإِبَانَةُ وَشَطْرُ الْمَعْنَى، وَقَدْ بَدَأَتْ إِثَارُهُ هَذَا الْفِكْرَ قَدِيمًا عِنْدَ عُلَمَائِنَا الَّذِينَ أَشَارُوا إِلَيْهَا فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَالبَلَاغَةِ، وَمَا يَغْتَرِيهَا مِنْ إِعْرَابٍ وَبِنَاءٍ لَا تَسْتَطِيعُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ مَعَانِيهَا إِلَّا بِالْإِعْرَابِ الَّذِي بِهِ نَصِلُ إِلَى الْمَعْنَى، وَتَفْصِيلُ قَضِيَّةِ التَّنَاسُبِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فِي الْحَقْلِ اللُّغَوِيِّ. وَهَذِهِ نُمَازِجُ عَرَضَتْهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ تُوضِّحُ اخْتِلَافَ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَتَأَثِيرَ الْحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَوْجِيهِ الْمَعْنَى مِنْ خِلَالِ الْقَرَأَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَإِلَيْكَ ذَلِكَ بِالشَّرْحِ وَالتَّفْصِيلِ.

## إشكالية البحث:

تَنَمَكَّنُ إِشْكَالِيَّةُ الْبَحْثِ فِي الْبِقَاطِ الْآتِيَةِ:

أَوَّلًا: بَيَانُ وَتَوْضِيحُ الْمُعْرَبِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ فَقَطُّ.

ثانيًا: ما أوجه إعراب الفعل المضارع؟  
ثالثًا: بيان تغاير الفعل المضارع وأثر هذا التغاير في توضيح المعاني.  
رابعًا: كيف أتمكّن من الإعراب؟

### أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في بيان الإعراب وهو التغاير الذي يلاحظ آخر الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم، وما ينتج عن التغاير الإعرابي على الفعل المضارع بإعراب أساليب وتركيبات يكثر استعمالها، تكون طريقًا سهلًا يرتاده الطلاب لتحصيل ملكة إعرابية تكون زادهم الأصيل في السير إلى الأمام الأمثل.  
منهجية البحث:

كانت منهجية هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يختص بوصف الظاهرة النحوية.  
هيكليته البحث:

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد، ثم تغاير إعراب الفعل المضارع وما له من علاقة في توجيه المعاني، ودليل بخاتمة تضمنت نتائج وتوصيات، ثم قائمة المصادر والمراجع.

### مواقع تغاير الإعراب:

من المقطوع به أنّ التغاير الإعرابي يقع فقط على الفعل المضارع، فهو وحده الفعل المعرب الذي تتغير علامته آخره، رفعًا ونصبًا، وجزمًا، على حسب تعاقب العوامل عليه في تراكيبه اللغوية المختلفة، فهو يشغل أحيانًا وظيفة الرفع، وأحيانًا أخرى وظيفة النصب، وأحيانًا وظيفة الجزم.

أمّا الفعل الماضي، وفعل الأمر، فهما مبنيان دائمًا(\*) لا يتغير آخرهما، ولا يتأثر بتعاقب العوامل عليهما. إذن، المقصود بالدراسة هنا هو الفعل المضارع، ومدى تأثره بالعوامل الداخلة عليه، وأثر ذلك في تنوع المعاني التي يؤديها من خلال القراءات القرآنية المتعددة التي سيكون عليها التطبيق.

ولعلّ من ظواهر تغاير إعراب الفعل المضارع وقوعه بعد (أن) المصدرية الواقعة في سياق اليقين وغيره. وإنّ من المسلم به أنّ (أن) تكون مخففة من الثبوتية، فلا تعمل في الفعل المضارع شيئًا، نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: 20]، والمعنى: عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُونُ<sup>(1)</sup>. ولذا قرّر النحاة أنّ الأفعال

المضارعة بالنسبة لدخول (أن) عليها على ثلاثة أضرب:  
أحدها: أن تكون الأفعال دالة على اليقين.  
الثاني: ألا تكون دالة على اليقين.

الثالث: أن تكون محتملة للأمرين: اليقين، وغير اليقين.  
فإذا وقعت الأفعال المضارعة التي تدل على اليقين قبل (أن) المصدرية، كانت مخففة من الثقيلة، ولا تنصب الأفعال المضارعة بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾، فر(أن): مصدرية مخففة من الثقيلة، والتقدير: علم أنه سيكون. قال سيبويه (ت 180هـ): "وليس (أن) التي تنصب الأفعال تقع هذا الموضع؛ لأن ذا موضع يقين وإيجاب" (2).

فإذا وقع قبل (أن) الأفعال التي ليست يقينية، انتصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) المصدرية، تقول: تمتيت أو أردت ألا تخرج.

وأما الأفعال التي تحتل اليقين وغير اليقين، مثل (ظن) وأخواتها، ففيها وجهان:  
أحدها: إذا أريد بها معنى اليقين، رفعت بعد (أن).

الثاني: إذا أريد بها غير اليقين، أي الظن والشك، نصبت (3).  
وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: 71]، فرى رفعا ونصبا على ما سلف. وهذا الوجه هو مجال التنوع الإعرابي الذي يؤثر في توليد المعاني.  
قال الله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 71].

الضمير في (حسبوا) عائذ على بني إسرائيل، أي: ظن بنو إسرائيل ألا ينزل بهم بلاء وعذاب، اغترارا بقولهم: نحن أبناء الله وأجباؤه. حيث عمو وصمو، فلم يعملوا بما سمعوا، ولا بما رأوا من الآيات، فصاروا كالعُمى والصم. ثم تاب الله عليهم بأن أرسل إليهم محمداً - صلى الله عليه وسلم - يعلمهم أن الله تعالى قد تاب عليهم إن آمنوا وصدقوا، فلم يؤمن أكثرهم. فقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾، أي بعد أن ازداد الأمر وضوحاً لهم، وذلك بإرسال النبي - صلى الله عليه وسلم -، والله تعالى يعلم ما تصنعون، فمجازيهم بعملهم (4).

وقد قرئت (تكون) بالنصب والرفع (5). فمن نصب فقد اعتبر (حسبوا) على بابه من الشك والظن، وأن (أن) مصدرية ناصبة للفعل. قال سيبويه (ت: 180هـ):

"حَسِبْتُ أَلَّا يَقُولَ ذَلِكَ، أَيَّ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ. وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتُ" (6). وَعَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّ (أَنْ) هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مَحْدُوفًا، وَالْجُمْلَةُ الْمُنْفِيَّةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ. وَبِهَذَا تَكُونُ (حَسِبَ) بِمَعْنَى عَلِمَ وَتَيَقَّنَ، وَدُخُولُ (لَا) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ عَوَضًا مِنَ التَّخْفِيفِ وَحَذْفِ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ، وَلَيْسَ مِنْ حُكْمِهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ، فَفَصَّلُوا بَيْنَهُمَا بِ(لَا) (7).

#### توجيهات الرفع والنصب:

هَذَا التَّوْجِيهُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مِنْ مُنْطَلَقِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَنْصُ عَلَى أَنَّهُ "لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ مَعَ أَفْعَالِ الشَّكِّ وَالطَّمَعِ، وَلَا النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ مَعَ عَلِمَ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا" (8). هَذَا وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِي (حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا سَبَقَتْ (أَنْ) عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ أَجُودُ. قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ:

أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَتْنِي كَبُرْتُ وَأَنْ لَا يَشْهَدُ اللَّهُوَ أَمْثَالِي (9)

بِرَفْعٍ (يَشْهَدُ). قَالَ النَّحَّاسُ (ت: 338هـ): "وَإِنَّمَا صَارَ الرَّفْعُ أَجُودَ؛ لِأَنَّ (حَسِبَ) وَأَخَوَاتِهَا بِمَنْزِلَةِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ شَيْءٌ ثَابِتٌ" (10). وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْحُسْبَانَ نَزَلَ فِي صُدُورِهِمْ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي اخْتِيَارِ قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ لِلرَّفْعِ فِي (تَكُونُ) مِنَ الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت: 538هـ): "قُرِئَ (أَنْ لَا يَكُونَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ (أَنْ) هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، أَصْلُهُ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِتْنَةً، فَخَفِفتُ (أَنْ) وَحَذَفْتُ ضَمِيرَ الشَّانِ. فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ دَخَلَ فِعْلُ الْحُسْبَانِ عَلَى (أَنْ) الَّتِي لِلتَّحْقِيقِ؟ قُلْتُ: نَزَلَ حُسْبَانُهُمْ لِقُوَّتِهِ فِي صُدُورِهِمْ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ، فَإِنْ قُلْتُ: فَأَيْنَ مَفْعُولًا (حَسِبَ)؟ قُلْتُ: سَدَّ مَا يَسْتَمِلُ عَلَيْهِ صَلَهِ (أَنْ) وَ(أَنْ) مِنَ الْمُسْتَدِّ وَالْمُسْتَدَّ إِلَيْهِ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ. وَالْمَعْنَى: وَحَسِبَ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُمْ مِنَ اللَّهِ فِتْنَةٌ؛ بَلَاءٌ وَعَذَابٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ" (11).

وَهَكَذَا تَضَعُنَا الْقِرَاءَتَانِ فِي دَائِرَتَيْنِ مِنَ الْمَعْنَى مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَلَكِنَّهُمَا مُتَقَارِبَتَانِ وَتُتَّحَدَّثَانِ فِي النَّتِيجَةِ. فَبَنُو إِسْرَائِيلَ أَيْقَنُوا -عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ- بَعْدَ ابْتِلَائِهِمْ بِالشَّدَائِدِ وَالْعَذَابِ جَزَاءَ مَا اقْتَرَفُوا مِنْ كِبَائِرَ وَآثَامٍ، وَذَلِكَ بِنَزِيلِ الْحُسْبَانِ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ؛

لَتَمَكَّنْهُ فِي نَفْسِهِمْ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَجَعَلْتُ (حَسِبَ) عَلَى بَابِهِ مِنَ الشَّكِّ مِنْ غَيْرِ تَصَوُّرِ النَّقِیْضِ، فَكَانَتْ النَّتِیْجَةُ عَكْسَ مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ اعْتِقَادٍ أَوْ ظَنٍّ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُمْ عَمُوا وَصَمُّوا.

هَذَا كَمَا رَصَدَتِ الْقِرَاءَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الصَّحِيحَةُ اخْتِلَافًا فِي تَغَايِيرِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ (الْفَاءِ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245].

فَقَدْ وَجَّهَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خُطَابَهُ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ يَسْعَى لِلْآخِرَةِ قَائِلًا: مَنْ يُعْطِي عِبَادَ اللَّهِ الْمُحْتَاجِينَ؟ لَكِنَّهُ أَسْنَدَ الْإِقْرَاضَ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمُنْزَعُ عَنِ الْحَاجَاتِ تَرْغِيْبًا فِي الصَّدَقَةِ، كَمَا أَضَافَ الْإِحْسَانَ إِلَى الْمَرِيضِ وَالْجَانِعِ وَالْعَطْشَانِ إِلَى نَفْسِهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: "يَا ابْنَ آدَمَ مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، وَاسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَاسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي". قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: "اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي". وَكَذَا فِيمَا قَبْلُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ خَرَّابٍ<sup>(12)</sup>.

وَمَنْ أَوْفَى مِنَ اللَّهِ أَجْرًا لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ؟! وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ فُرِيَ بِالنَّصْبِ، وَيُفْرَأُ أَيْضًا بِالرَّفْعِ<sup>(13)</sup>. فَأَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ عَطْفًا عَلَى ﴿يُقْرِضُ﴾ أَوْ عَلَى الْإِسْتِنْفَافِ، أَيْ: (فَاللَّهُ يُضَاعِفُهُ)، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَخَرَجَتْ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أ- أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَصْدَرٍ (يُقْرِضُ) فِي الْمَعْنَى، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا بِإِضْمَارِ (أَنْ) لِيَصِيرَ فِي التَّرْكِيْبِ مَصْدَرًا مَعْطُوفًا عَلَى مَصْدَرٍ، تَقْدِيرُهُ: (مَنْ ذَا الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ قَرْضٌ فَمُضَاعَفَتُهُ مِنَ اللَّهِ).

ب- النَّصْبُ عَلَى أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ (الْمُقْرِضُ) فِي اللَّفْظِ، فَهُوَ عَنِ الْإِقْرَاضِ فِي الْمَعْنَى، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَيْقِرِضُ اللَّهَ أَحَدٌ فَيُضَاعِفُهُ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ عَلَى اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ فِي اللَّفْظِ (الْمُقْرِضُ) لَا (الْقَرْضُ)<sup>(14)</sup>.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (ت: 377 هـ): "الرَّفْعُ أَحْسَنُ"، ثُمَّ قَالَ: "فَأَمَّا النَّصْبُ فِي ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ فَالرَّفْعُ أَحْسَنُ مِنْهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ فَاعِلِ الْإِقْرَاضِ، وَلَيْسَ عَنِ الْإِقْرَاضِ؟ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ قَوْلِكَ: أَتَقْرِضُنِي فَأَشْكُرَكَ؟ لِأَنَّ

الِاسْتِفْهَامَ هُنَا عَنِ الْإِقْرَاضِ. وَوَجْهَ النَّصَبِ أَنَّهُ حَمَلٌ لِلْكَلامِ عَلَى الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى أَيْكُونُ قَرْضٌ؟ حَمَلٌ قَوْلُهُ (فَيُضَاعَفُهُ) عَلَى ذَلِكَ" (15).

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّ تَنَوُّعَ الْقِرَاءَتَيْنِ أَدَّى إِلَى تَوْسُّعٍ فِي الْمَعْنَى، وَلَمَحَ دَقَائِقُهَا فِي السِّيَاقِ الْقُرْآنِيِّ الْكَرِيمِ. فَالْقِرَاءَتَانِ، وَمَعَ اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَى الْمَعْنَى تَضَادُّ أَوْ تَنَاقُضٌ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا آيَةٌ بِالْعَقَّةِ، وَبُرْهَانٌ قَاطِعٌ عَلَى صِدْقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصِدْقِ الْإِعْجَازِ الْقُرْآنِيِّ الْعَظِيمِ.

وَمِثْلُ مَا تَقَدَّمَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفَ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: 36].

فَالْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تُبَيِّنُ بَوْضُوحَ أَنَّ مَأْوَى الْكُفَّارِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَأَنَّ حَالَهُمْ فِيهَا حَالُ الَّذِينَ لَا يُجْهَرُ عَلَيْهِمْ فَيُسْتَرِيحُوا بِالْمَوْتِ، وَلَا هُمْ أَحْيَاءُ يَنْعَمُونَ بِالْحَيَاةِ، وَلَكِنْ يَنْصَبُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ صَبًّا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَجَانِبٍ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَمُوتُونَ﴾ قَرَأَهَا الْجُمْهُورُ بِحَذْفِ التَّوْنِ مَنْصُوبًا بِ(أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةِ فِي جَوَابِ النَّفْيِ، وَالْمَعْنَى: انْتَقَى الْقَضَاءُ عَلَيْهِمْ، فَاذْنَقَى سَبَبُهُ، أَيْ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَلَا يَمُوتُونَ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ (فَيَمُوتُونَ) -بِالتَّوْنِ- وَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ لِلْنَفْيِ جَوَابٌ، وَيَكُونُ (فَيَمُوتُونَ) عَطْفًا عَلَى (يُقْضَى)، تَقْدِيرُهُ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ وَلَا يَمُوتُونَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المزملات: 36] (16).

وَلَكِنَّ ابْنَ عَطِيَّةَ (ت: 446هـ) ضَعَفَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، فَقَالَ: "هِيَ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ" (17). أَمَّا ابْنُ جَنِّي (ت: 392هـ) فَلَهُ رَأْيٌ يَقُولُ فِيهِ: "(يَمُوتُونَ) فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ عَطْفٌ عَلَى (يُقْضَى)، أَيْ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ وَلَا يَمُوتُونَ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمُ الْمَوْتُ، وَحَسَنٌ حَذْفُهُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمُ الْمَوْتُ فَيَمُوتُونَ، كَانَ تَكَرُّارًا يُغْنِي عَنْ جَمِيعِهِ بَعْضُهُ، وَ(لَا) تَوْكِيدٌ أَيْضًا، فَيَحْتَمِلُ لَفْظُهُ"، ثُمَّ يَقُولُ - مُتَابِعًا -: "وَحَسَنَ حَذْفُ الْمَفْعُولِ؛ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ فَصَاحَةٍ عَذْبَةٍ". وَرَغْمَ ذَلِكَ فَإِنَّ ابْنَ جَنِّي يُرَجِّحُ قِرَاءَةَ الْعَامَّةِ لِقُوَّةِ الْمَعْنَى فِيهَا، فَيَقُولُ: "وقراءة العامة في هذا أوضح وأشرح، وذلك أن فيها نفي سبب الموت، وهو القضاء عليهم، وإذا حذفت السبب، فالمسبب أشد انتفاءً" (18).

وَيَجْرِي عَلَى السِّيَاقِ السَّابِقِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: 37-36].

وَمَعْرُوفٌ أَنَّهُ لَا عَجَرَ عَنْ مُحَاجَّةِ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَاعْلَمْ أَنَّ قُدْرَتَهُ عَجَزَتْ عَنْ التَّأْثِيرِ فِيهِ، فَقَالَ لَوَازِيرِهِ: "يَا هَامَانُ ابْنُ لِي صَرِّحًا"، فَأَوْهَمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَمْتَحِنُ مَا جَاءَ بِهِ مُوسَى مِنَ التَّوْحِيدِ. وَالْمُرَادُ بِالصَّرْحِ: الْبَيَانُ الظَّاهِرُ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَى النَّاطِرِ، وَإِنْ بَعْدَ جِدًّا. (لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ) أَي: لَعَلِّي أَبْلُغَ إِلَى الَّذِي يُؤَدِّيَنِي إِلَى أَبْوَابِ السَّمَاوَاتِ، أَوْ طَرُقِهَا، أَوْ مَا يُؤَدِّي إِلَيْهَا. (فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)، فَأَنْظَرَ إِلَيْهِ نَظَرَ مُشْرِفٍ عَلَيْهِ، حَيْثُ تَوَهَّمُ فِرْعَوْنُ فِي اغْتِقَادِهِ الْفَاسِدِ أَنَّهُ جِسْمٌ تَحْوِيهِ الْأَمَاكِنُ وَيُرْتَبِطُ بِالْأَوْقَاتِ. وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ يَدَّعِي الْأُلُوْهِيَّةَ، وَيَرَى تَحْقِيقَهَا بِالْجُلُوسِ فِي مَكَانٍ مُشْرِفٍ. (وَإِنِّي لِأُظَنُّهُ كَاذِبًا) أَي: وَإِنِّي لِأُظَنُّ أَنَّ مُوسَى كَاذِبًا فِي ادِّعَاءِ بَأْنِ هُنَاكَ إِلَهًا دُونِي، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ ذَلِكَ لِإثْبَاتِ كَذِبِهِ، وَقِيلَ: إِنَّ (الظَّنَّ) هُنَا بِمَعْنَى الْيَقِينِ.

(وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ) أَي: أَنَّ هَذَا عُقُوبَةٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى تَمَادِي فِرْعَوْنَ فِي الْكُفْرِ، وَطَرَحِهِ مَا ظَهَرَ لَهُ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ وَرَاءَهُ ظَهْرِيًّا. (وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ) أَي: مَنَعَ عَنِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ عَقْلَهُ عَنِ التَّدَبُّرِ، وَقَلْبَهُ عَنِ التَّنَبُّصِ، وَمَنَعَ غَيْرَهُ مِنَ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، فَحَارَبَ رَبَّهُ وَعَادَى رَسُولَهُ، وَادَّعَى الرُّبُوبِيَّةَ، وَقَالَ: (مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) [الْقِصَصُ: 38]، فَحَقَّ عَلَيْهِ غَضَبُ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَصَمَّهُ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ، وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ الْإِيمَانِ عُقُوبَةً لَهُ عَلَى غِيهِ وَبَغْيِهِ، وَكَانَ كَيْدُهُ فِي خُسْرَانٍ وَهَلَاكِ (19).

وَالشَّاهِدُ اللَّغْوِيُّ وَالنَّحْوِيُّ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَأَطَّلَعَ)، فُرِئَتْ بِالرَّفْعِ، وَفُرِئَتْ أَيْضًا بِالنَّصْبِ (20). فَفَرَّاءَةُ الرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى (أَبْلُغَ)، وَبِالنَّصْبِ حَمْلًا عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ، أَيْ إِنْ تَبَيَّنَ لِي أَطَّلَعَ، إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى التَّمَنِّي. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت: 538هـ): "(فَأَطَّلَعَ) بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ التَّرَجِّي، تَشْبِيْهُهَا لِلتَّرَجِّي بِالتَّمَنِّي" (21).

وَقَدْ فَرَّقَ النَّحَّاسُ (ت: 338هـ) فِي الْمَعْنَى بَيْنَ وَجْهِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ - نَقْلًا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ - وَذَلِكَ أَنَّ "مَعْنَى النَّصْبِ خِلَافُ مَعْنَى الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى النَّصْبِ: مَتَى بُلَغْتُ الْأَسْبَابَ أَطَّلَعْتُ. وَمَعْنَى الرَّفْعِ: لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ، ثُمَّ لَعَلِّي أَطَّلَعُ بَعْدَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ (ثُمَّ) أَشَدُّ تَرَاخِيًا مِنَ الْفَاءِ" (22)، وَلَعَلَّ هَذَا مَا دَعَا الزَّمَخْشَرِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلِ: "إِنَّ مَنْ قَرَأَ (فَأَطَّلَعَ) بِالنَّصْبِ قَدْ لَمَحَ فِيهَا مَعْنَى التَّمَنِّي، فَأَلْبَسَهَا مَعْنَى (لَيْتَ) فَنَصَبَ فِي جَوَابِهَا" (23).

وَوَضَّحَ ابْنُ يَعِيشَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَبِالنَّصْبِ (فَأَطَّلَعَ) كَأَنَّهُ جَوَابُ (لَعَلَّ) إِذْ كَانَتْ فِي مَعْنَى التَّمَنِّي، كَأَنَّهُ شَبَّهَ التَّرَجِّيَ بِالتَّمَنِّي، إِذْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَطْلُوبُ الْخُصُولِ



عَلَيْهِ مَعَ الشَّكِّ فِيهِ" (24). وَمَعْنَى ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ وَظِيفَةَ النَّصَبِ فِي (فَأُطْلِعَ) حَسَبَ تَوَجُّهِهَا تَدُلُّ عَلَى الشَّكِّ وَالتَّوَهُّمِ فِي حُصُولِ الإِطْلَاعِ، بَيْنَمَا الرَّفْعُ يَدُلُّ عَلَى رَجَاءِ تَحْقِيقِ الشَّكِّ وَالِاحْتِمَالِ، وَذَلِكَ لِإِعْتِقَادِ فِرْعَوْنَ الْفَاسِدِ حِينَما ظَنَّ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جِسْمُ تَحْوِيهِ الْأَمَاكِينُ، وَتَحَدِّدُهُ الْأَرْمَنَةُ.

**أمثلة تغاير إعراب المضارع بعد (أو):**

وَمِنْ أَمْثَلَةِ تَغَايُرِ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ (أَوْ) مَا وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّوعُونَ إِلَى قَوْمِ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) [الفتح: 16]. تُذَكِّرُ الْآيَةُ الْعَزِيزَةُ الْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ، أُولَئِكَ الَّذِينَ اسْتَنْفَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَ أَرَادَ الْمَسِيرَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، لِيَخْرُجُوا مَعَهُ فَاتَرَوْا التَّخَلُّفَ حَذَرًا مِنْ فُرْيشٍ أَنْ يُعْرَضُوا لَهُ بِحَرْبٍ أَوْ يَصُدُّوهُ عَنِ الْبَيْتِ، وَلِذَا لَمْ يَخْرُجُوا مَعَهُ، وَخَشُوا الْحَرْبَ وَتَعَلَّلُوا بِقَوْلِهِمْ: "سَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا".

أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: سُدُّوعُونَ إِلَى مُحَارَبَةٍ قَوْمِ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ، أَيْ أَصْحَابِ قُوَّةٍ عَظِيمَةٍ: قِيلَ: إِنَّهُمْ بَنُو حَنِيفَةَ، وَقِيلَ: هُمْ فَارِسُ وَالرُّومِ، سُدُّوعُونَ لِقِتَالِهِمْ، فَتَقَاتَلُونَهُمْ أَوْ تَأْسِرُونَهُمْ إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا، فَتَمْسِكُوا عَنْ قِتَالِهِمْ وَأَسْرِهِمْ (25).

وَقَدْ تَعَدَّدَتْ تَوَجُّهَاتُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَوْ يُسْلِمُونَ) نَبْعًا لِأَوْجُهٍ قِرَاءَتِيهَا، فَتَغَايَرِ إِعْرَابِهَا، وَتَعَدَّدَتْ مَعَانِيهَا. فَقَدْ قَرَأَ الْجُمْهُورُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ (أَوْ يُسْلِمُونَ) - مَرْفُوعًا - عَطْفًا عَلَى (تُقَاتِلُونَهُمْ)، أَوْ عَلَى الْقَطْعِ، أَيْ: (أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ). وَقَرَأَ أَبِي، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، بِحَذْفِ النُّونِ مَنْصُوبًا (أَوْ يُسْلِمُوا) بِإِضْمَارِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الْمَصْدَرِ الْمُقَدَّرِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُتَوَهُّمِ، أَيْ: يَكُونُ قِتَالٌ أَوْ سَلَامٌ. وَقَالُوا مِثْلَهُ فِي تَفْسِيرِ النَّصَبِ مِنْ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

**فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبَكِّ عَيْنُكَ إِنَّمَا تَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنَعُذَرَا (26)**

وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي قِرَاءَةِ (يُسْلِمُونَ) وَتَوَجُّهِهَا بِالْعَطْفِ عَلَى (تُقَاتِلُونَهُمْ) يَذْهَبُ الْمَعْنَى إِلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَا تَأْلِثَ لَهُمَا: الْقِتَالُ، أَوْ الْإِسْلَامُ. أَمَّا الْمَعْنَى عَلَى قِرَاءَةِ النَّصَبِ (أَوْ يُسْلِمُوا) فَقَدْ رَأَى سِيبَوِيهِ (ت: 180هـ) أَنَّ مَعْنَاهَا (إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا). فَقَالَ: "مَا ائْتَصَبَ

بَعْدَ (أَوْ) الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَّا أَنْ)، كَمَا كَانَ مَا انْتَصَبَ بَعْدَ (الْفَاءِ) عَلَى غَيْرِ مَعْنَى التَّمْنِيلِ. نَقُولُ مَثَلًا: لَأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تُفْضِيَنِي، وَلَأُضْرِبَنَّكَ أَوْ تَسْبِقَنِي. فَالْمَعْنَى: لَأَلْزِمَنَّكَ إِلَّا أَنْ تُفْضِيَنِي، وَلَأُضْرِبَنَّكَ إِلَّا أَنْ تَسْبِقَنِي، هَذَا مَعْنَى النَّصْبِ" (27).

وَعَلَى تَقْدِيرِ سَبَبِيَّةِ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْقِتَالُ وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ (الْزِمَنَّكَ) يَقْتَضِي التَّأْيِيدَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، فَوَجَبَ أَنْ يَسْتَنْتَبِي الْوَقْتَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ انْتِهَاؤُهُ. قَالَ ابْنُ يَعِيشَ (ت: 643هـ) عَلَى اخْتِيَارِ سَبَبِيَّةِ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (أَوْ): "فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ يَقَعُ ثُمَّ يَرْتَفِعُ بِوُجُودِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (أَوْ)، فَيَكُونُ سَبَبًا لَارْتِفَاعِهِ، وَعَلَى قِيلِهِمْ يَكُونُ مُمْتَدًّا إِلَى غَايَةِ وَقُوعِ الثَّانِي" فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلُكَأ أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذَرَا (28)

وَمِمَّا جَاءَ عَلَى غِرَارِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: 53].

وَوَاضِحٌ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تُصَوِّرُ حَالَةَ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ كَذَّبُوا رُسُلَهُمُ الَّذِينَ أُرْسِلُوا إِلَيْهِمْ لِهَدَايَتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، فَيُبَيِّنُ اللَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ حَالَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَنْتَظِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَا وَعَدُوا بِهِ مِنَ الْعِقَابِ وَالْجَسَابِ، وَيَوْمَ يَرَى الْكَافِرُونَ هَوْلَ الْعَذَابِ يَسْأَلُ هَوْلًا عَنْ كَيْفِيَةِ الْخَلَاصِ، مُعْتَرِفِينَ بِأَنَّ الرُّسُلَ قَدْ جَاءَتْهُمْ بِالْحَقِّ، وَلَكِنَّهُمْ كَذَّبُوهُمْ، وَهُمْ الْآنَ يَسْأَلُونَ سُؤَالَ فِيهِ مَعْنَى التَّمْنِي: (فَهَلْ لَنَا شَفْعَاءَ؟) فَيَشْفَعُوا لَنَا لِإِنْقَازِنَا مِنَ الْعَذَابِ، أَوْ هَلْ نُرَدُّ إِلَى الدُّنْيَا فَنَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا؟ وَلَكِنْ هِيَاهُنَا فَقَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِنَفْسِهِ فَقَدْ خَسِرَهَا (29).

هَذَا وَقَدْ فُرِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ نُرَدُّ﴾ بِعِدَّةِ قِرَاءَاتٍ، فَاذْنَبْنِي عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا عِدَّةَ تَقْدِيرَاتٍ وَتَوَجِيهَاتٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ قِرَاءَةٍ انْفَرَدَتْ بِإِعْرَابٍ، وَكُلُّ إِعْرَابٍ وَجَّهَ الْمَعْنَى تَوَجِيهًا خَاصًّا. وَأَشْهَرُ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ:

قَرَأَ الْجُمْهُورُ ﴿أَوْ نُرَدُّ﴾ - بِرَفْعِ الدَّالِ - وَبِنَصْبِ اللَّامِ مِنْ ﴿فَنَعْمَلْ﴾ عَطْفًا لِلْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِفْهَامُ، فَانْتَصَبَ الْجَوَابَانِ. وَالْمَعْنَى: هَلْ شَفْعَاءَ لَنَا،

فَيَشْفَعُوا لَنَا فِي الْخَلَاصِ مِنَ الْعَذَابِ، أَوْ هَلْ تُرَدُّ إِلَى الدُّنْيَا، فَتَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا؟. وَقَرَأَ الْحَسَنُ فِيمَا نَقَلَ الرَّمَخْسَرِيُّ (ت: 538هـ) بِنَصْبِ الدَّالِ مِنْ (أَوْ تُرَدُّ) وَرَفَعَ اللَّامَ مِنْ (فَتَعْمَلْ) بِمَعْنَى: فَتَحْنُ نَعْمَلُ<sup>(30)</sup>. وَقَرَأَ الْحَسَنُ فِيمَا نَقَلَ ابْنُ عَطِيَّةٍ (ت: 546هـ) وَغَيْرُهُ بِرَفْعِهِمَا بِعُطْفٍ (فَتَعْمَلْ) عَلَى (تُرَدُّ). وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ وَأَبُو حَيَوَةَ بِنَصْبِهِمَا، فَتَنْصَبُ (أَوْ تُرَدُّ) عَطْفًا عَلَى (فَيَشْفَعُوا لَنَا)، فَتَكُونُ الشَّفَاعَةُ لِأَمْرَيْنِ: إِمَّا لِلْخَلَاصِ مِنَ الْعَذَابِ، وَإِمَّا لِلرَّدِّ إِلَى الدُّنْيَا؛ لِاسْتِنْفَافِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَتَكُونُ الشَّفَاعَةُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ قَدْ انْصَحَبَتْ عَلَى الرَّدِّ أَوْ الْخَلَاصِ<sup>(31)</sup>.

ولابن جَنِّي رأيٌ يستحقُّ الذِّكْرَ فِي هَذَا الصَّدَدِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَقَائِقِ الْمَعْنَى وَلَطَائِفِهِ، فَيَقُولُ ابْنُ جَنِّي (ت: 392هـ) عَنْ قِرَاءَةِ نَصْبِ (أَوْ تُرَدُّ): "هُوَ مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّمْنَى، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ لَا شَفِيعَ لَهُمْ، وَإِنَّمَا يَتَمَنَّوْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ هُنَاكَ شَفَعَاءُ، فَيَرُدُّوهُ بِشَفَاعَتِهِمْ، فَيَعْمَلُوا مَا كَانُوا لَا يَعْمَلُونَهُ مِنَ الطَّاعَةِ، فَيَصِيرُ بِهِ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ كَأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ تُرَزَّقُ شَفَعَاءُ يَشْفَعُوا أَوْ تُرَدَّدُ.

وَتَقْدِيرُهُ مَعَ رَفْعِ (تُرَدُّ) - عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ -: إِنْ تُرَزَّقُ شَفَعَاءُ يَشْفَعُوا لَنَا، وَإِنْ تُرَدَّدُ نَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ مَعَ نَصْبِ (فَتُرَدُّ) تَمَنَّوْا الشَّفَعَاءَ، وَقَطَعُوا بِالشَّفَاعَةِ، وَتَمَنَّوْا الرَّدَّ أَيْضًا وَضَمُّوْا عَمَلٌ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْمَلُونَهُ، أَيْ: إِنْ تُرَدَّدُ نَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ هَلْ تُرَدُّ فَتَعْمَلْ"<sup>(32)</sup>.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ ثَمَّةَ فَرْقٍ وَاضِحٍ بَيْنَ وَظِيفَتَيِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي قِرَاءَةِ (أَوْ تُرَدُّ)، حَاصِلُهُ: أَنَّ الْكَافِرِينَ - مَعَ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ - تَمَنَّوْا الشَّفَعَاءَ، وَالرَّدَّ، وَعَمَلٌ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْمَلُونَهُ، وَقَطَعُوا بِالشَّفَاعَةِ، أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، فَقَدْ تَمَنَّوْا الشَّفَعَاءَ فَحَسَبُ، وَلَكِنَّهُمْ جَزَمُوا بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: الشَّفَاعَةِ، أَوْ الرَّدِّ. وَيَبْدُو أَنَّ ابْنَ جَنِّي (ت: 392هـ) قَدْ وَجَّهَ الْقِرَاءَتَيْنِ مِنْ خِلَالِ إِدْرَاكِهِ لِعَرَضِ التَّمْنَى الَّذِي قَدْ يَخْرُجُ إِلَيْهِ الْإِسْتِفْهَامُ فِي بَعْضِ سِيَاقَاتِهِ.

وَمِنَ التَّغَايِرِ الْإِعْرَابِيِّ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَفُوعُهُ بَعْدَ (حَتَّى)، حَيْثُ يَخْتَلِفُ عِنْدُنَا نَسْقُ الْكَلَامِ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ سِيَاقِهِ، فَيَتَّبَعُهُ اخْتِلَافٌ فِي الْمَعْنَى، وَمِنْ أَمثلةٍ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ) [البقرة: 214]. فَكَثُرَ الْمُفَسِّرِينَ<sup>(33)</sup>

يُقَرَّرُونَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ حِينَ أَصَابَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْجَهْدِ وَالشَّدَّةِ، وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَأَنْوَاعِ الشَّدَائِدِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: 10]، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ<sup>(34)</sup>.

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مُحَاطِبًا الْمُسْلِمِينَ: أَطَنَنْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمْ تُمَتِّحُوا مِثْلَ مَا أُمِّنَ بِهِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، مِنَ الْبَلَاءِ وَالشَّدَّةِ، وَالْقَتْلِ، وَالْفَقْرِ وَالْحِرْمَانِ. ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾، أَي: وَزُلْزِلُوا بِالنَّخْوِ وَالشَّدَائِدِ حَتَّى اسْتَبْطَأُوا النَّصْرَ، وَتَسَاءَلُوا عَنْ مَوْعِدِهِ وَخُدُوثِهِ. ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، قِيلَ: إِنَّ الرَّسُولَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ ذَلِكَ، لَمَّا قَالَ الَّذِينَ مَعَهُ، وَقَدْ أَجْهَدَهُمُ الْبَلَاءُ: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾<sup>(35)</sup>.

وَالشَّاهِدُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾. قَرَأَ الْجُمْهُورُ: ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ بِالنَّصْبِ، وَقَرَأَهَا نَافِعٌ: ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ بِالرَّفْعِ<sup>(36)</sup>. هَذَا وَقَدْ وَجَّهَتِ الْقِرَاءَتَانِ مَعَ (حَتَّى) تَوْجِيهَاتٍ شَتَّى فَتَرَاخَمَتِ الْأَرَاءُ فِيهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ آرَاءَ النَّحْوِيِّينَ فِي (حَتَّى) وَشُرُوطِ عَمَلِهَا فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ تَفِيضٌ بِهَا كُنْتُ النَّحْوِيِّينَ قُدَامَى وَمُحْدَثِينَ، وَلَا مَجَالَ فِي هَذِهِ الْعُجَالَةِ لِلْحَدِيثِ عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنِّي سَأَقْتَصِرُ عَلَى عِلَّةِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي قِرَاءَةِ (حَتَّى يَقُولَ)، وَتَأْثِيرِ كُلِّ قِرَاءَةٍ فِي الْمَعْنَى الْوُظُفِيَّةِ لِلجُمْلَةِ اللَّغَوِيَّةِ الْمُفِيدَةِ. فَهَذَا سَبِيبُوهُ وَالْخَلِيلُ وَجَمِيعُ الْمُؤَثِّقِ بِعِلْمِهِمْ مِنْ أَهْلِ النَّحْوِ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) يُنْصَبُ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَلَنُطَبِّقَ عَلَى الْمَثَالِ الْآتِي هَذِهِ الْأَرَاءَ النَّحْوِيَّةَ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا:

أ- يُنْصَبُ مَا بَعْدَ (حَتَّى) إِذَا كَانَ الدُّخُولُ غَايَةَ السَّيْرِ، وَالسَّيْرُ وَالْدُّخُولُ قَدْ مَضَيَا جَمِيعًا. فَالْمَعْنَى: سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخُلَهَا وَقَدْ مَضَى الدُّخُولُ، فَعَلَى هَذَا نُصِبَتِ الْآيَةُ أَي: وَزُلْزِلُوا إِلَى أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ.

ب- وَالْوَجْهَ الثَّانِي فِي النَّصْبِ فِي غَيْرِ الْآيَةِ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، أَي: كَيْ أَدْخُلَهَا، بِأَنْ يَكُونَ السَّيْرُ قَدْ وَقَعَ وَالْدُّخُولُ لَمْ يَقَعْ. وَالْمَعْنَى: وَزُلْزِلُوا كَيْ يَقُولَ الرَّسُولُ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ (ت: 754هـ): "وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ (الْمَسَّ) وَ(الزَّلْزَالَ) لَيْسَا مَعْلُومَيْنِ لِقَوْلِ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَالْمُؤْمِنِينَ.

وَارْتَفَعَ مَا بَعْدَ (حَتَّى) عَلَى وَجْهَيْنِ أَيْضًا: أَحَدُهُمَا: تَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، أَي: سِرْتُ فَأَدْخُلَهَا، وَقَدْ مَضَى جَمِيعًا، أَي: كُنْتُ سِرْتُ فَدَخَلْتُ، أَوْ كَانَ مِنِّي سَيْرٌ فَدَخُولٌ،

وَلَا تَعْمَلْ (حَتَّى) هَهُنَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا جُمْلَةً، كَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كُلِّيبٌ تَسُبُّنِي      كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ (37)

وَعَلَى هَذَا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِمَعْنَى: فَإِذَا الرَّسُولُ فِي حَالٍ قَوْلٍ. وَالْوَجْهَ الثَّانِي فِي الرَّفْعِ فِي غَيْرِ الْآيَةِ، تَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، عَلَى أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ قَدْ مَضَى، وَالْدُخُولُ الْآنَ. وَحَكَى سِيبَوَيْهِ: "مَرَضَ حَتَّى مَا يَرْجُوهُ، وَمِثْلُهَا: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا مَا أُمْنَعُ، أَي: حَتَّى أَتِي الْآنَ أَدْخُلَهَا كَيْفَمَا شِئْتُ" (38)، يَقُولُ صَاحِبُ الْبَيَانِ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ: "وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ قَدْ مَضَى، وَانْقِضَى، وَأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنِ الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِيمَا مَضَى، وَالْفِعْلُ دَالٌّ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا فِيمَا مَضَى، وَ(حَتَّى) لَا تَنْصَبُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي، أَوْ الْحَالِ، فَلَا يُنْصَبُ بَعْدَهَا بِتَقْدِيرِ (أَنْ)؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُخْلِصُهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ" (39).

## الْخَاتِمَةُ

1- قَدْ رَجَّحَ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّحَّاسُ (ت 338 هـ) قِرَاءَةَ الرَّفْعِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَهِيَ أَبْيَنُ وَأَوْضَحُ مَعْنَى، أَي: زُلْزَلُوا حَتَّى الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ، أَي حَتَّى هَذِهِ حَالُهُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ إِنَّمَا كَانَ عَنِ الزَّلْزَلَةِ غَيْرِ مُنْقَطِعٍ مِنْهَا، وَالنَّصْبُ عَلَى الْغَايَةِ لَيْسَ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى (40).

2- يَرَى مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت: 473 هـ) أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ (حَتَّى) فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ دَلٌّ عَلَى الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَلَا تَعْمَلْ (حَتَّى) فِي حَالٍ، فَلَمَّا كَانَ مَا بَعْدَهَا لِلْحَالِ لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَزُلْزَلُوا فِيمَا مَضَى حَتَّى أَنْ الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: مَتَى نَصُرُ اللَّهَ، فَحَكَى الْحَالِ الَّتِي عَلَيْهَا الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (41). وَهَكَذَا فَإِنَّ (حَتَّى) صَالِحَةٌ لِكُلِّ سِيَاقٍ يَتَطَلَّبُهَا فِي الْكَلَامِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ يَتَنَوَّعُ تَأْثِيرُهَا فِي الْمَعْنَى أَكْثَرَ مِنْ تَأْثِيرِهَا فِيمَا بَعْدَهَا، وَلِذَلِكَ فَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَقَاوُتَ الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ إِعْرَابِ مَا بَعْدَ (حَتَّى) هُوَ نَتِيجَةٌ لِنَتَوَّعِ مَعْنَى (حَتَّى) فِي نَسْقِ الْجُمْلِ وَسِيَاقِهَا التَّرْكِيبِيِّ، فَسُبْحَانَ مَنْ جَعَلَ لِر(حَتَّى) هَذَا التَّأْثِيرَ حَتَّى حَارَ فِيهَا اللَّحُورِيُّونَ، وَمُعْظَمُنَا يَعْلَمُ الْمَقُولَةَ الْمَشْهُورَةَ الْمُنْسُوبَةَ لِلْعَلَامَةِ الْفَرَّاءِ: "أُمُوتْ وَفِي

نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ حَتَّى؛ لِأَنَّهُ رَأَاهَا لَا تَسْتَوِرُ فِي حَالٍ، فَهِيَ رَافِعَةٌ لِمَا بَعْدَهَا، وَنَاصِبَةٌ لَهُ تَارَةً، وَجَارَةٌ تَارَةً أُخْرَى...  
هَذِهِ نَمَازِجُ عَرَضَتْهَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَى اخْتِلَافِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَتَأْثِيرِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي تَوْجِيهِ الْمَعْنَى مِنْ خِلَالِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَسِبَاقِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِيهَا، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ الْمُعْجَزَ فِي لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ وَتَرْكِيبِهِ وَمَبْنَاهُ لَيَمُوجُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، وَلَكِنِّي أَكْتَفِي بِمَا قَدَّمْتُ دَلِيلًا عَلَى الْحَرَكَةِ وَمُسْتَوَاهَا الْوُضُوفِيَّةِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

## الهوامش :

- (\*) على أشهر الآراء.
- (1) انظر: سيبويه، 166/3، ومعاني الحروف، للرماني، ص72، ومغني اللبيب، لابن هشام، 30/1.
- (2) الكتاب، سيبويه، 166/3.
- (3) ينظر: معاني الحروف، للرماني، ص72، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، 425/1.
- (4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 195/2، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 233/6، والبحر المحيط، لأبي حيان، 327/4.
- (5) قرأها بالنصب ابن كثير، ونافع وأبي عمرو والكسائي، وقرأها الكوفيون بالرفع، وقرأها الباقون بالنصب، ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 233/6، والبحر المحيط، لأبي حيان، 228/4، والسبعة، ص247، والنشر، 255/2، والإتحاف، 541/1.
- (6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 32/2، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 233/6، والكتاب لسيبويه، 165/3.
- (7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 233/6.
- (8) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، 425/1.
- (9) انظر: ديوان امرئ القيس، ص28.
- (10) إعراب القرآن للنحاس، 33/2.
- (11) الكشف للزمخشري، 663/1.

- (12) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 228/4-229، والبحر المحيط، 566/2.
- (13) قرأ ابن عامر وعاصم بالألف ونصب الفاء، وقرأ الباقر بالألف ورفع الفاء، ينظر: السبعة لابن مجاهد، ص185، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، 300/1، وكتاب العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي، ص74، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 232/3، والبحر المحيط لأبي حيان، 266/2.
- (14) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، 194/1، والبحر المحيط لأبي حيان، 566/2.
- (15) الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، 343/2-345.
- (16) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 306/14، والبحر المحيط 36/9.
- (17) المرجع السابق نفسه.
- (18) المحتسب، 202/2.
- (19) ينظر: معاني القرآن للزجاج، 375/4، والكشاف، 167/4، والجامع لأحكام القرآن، 276/15، والبحر المحيط، 258/9.
- (20) قرأ الجمهور (فأطلع) -بالرفع- وقرأ الأعرج وأبو حيوه وزيد بن علي والزعفراني، وابن مقسم وحفص، (فأطلع) بنصب العين، ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 33/4، والجامع لأحكام القرآن، 276/15، والبحر المحيط، 258/9.
- (21) الكشاف، 167/4.
- (22) إعراب القرآن للنحاس، 33/4.
- (23) ينظر: المفصل في العربية، للزمخشري، ص353.
- (24) شرح المفصل 86/8.
- (25) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 231/16، والبحر المحيط، 487/9-491.
- (26) ينظر: ديوان امرئ القيس، ص66، والبيت من شواهد الكتاب، 74/3، والشاهد في البيت: نصب (نموت) بإضمار (أن)؛ لأنه لم يرد معنى العطف، وإنما أراد أن يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذره الناس. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 24/5، والجامع لأحكام القرآن، 232/16، والبحر المحيط 491/9.
- (27) الكتاب، 47/3.
- (28)
- (29)
- (30) انظر الكشاف، 109/2.
- (31) ينظر: المحتسب لابن جني 252/1، والكشاف للزمخشري 109/2، والجامع لأحكام القرآن، 195/7، والبحر المحيط 63/25.
- (32) المحتسب، 252/1.
- (33) ينظر: أسباب النزول للواحدي، ص127، وأسباب النزول للسيوطي بحاشية تفسير بيان مفردات القرآن، ص70.
- (34) بنظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 35/3، والبحر المحيط، 373/2.
- (35) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 286/1، والجامع لأحكام القرآن 35/3-36، والتسهيل

لعلوم التنزيل، ص 77.

- (36) قرأ أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو عمرو بالنصب، وقرأها نافع بالرفع وكذا الأعرج ومجاهد وابن محيصن، وقد كان الكسائي قرأها بالرفع دهرًا ثم رجع إلى النصب. انظر معاني القرآن للفرء، 132/1، وإعراب القرآن للنحاس 304/1، والجامع لأحكام القرآن 436/1، 36-35/3، والكشف، 289/1، والنشر، 227/2، والإتحاف 436/1.
- (37) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو فيها حريرا، انظر ديوانه 19، والشاهد في البيت أن (حتى) هنا ابتدائية دخلت على الجملة الاسمية كما هي في حالة رفع الفعل بعدها تكون ابتدائية. انظر: الكتاب 18/3، وشرح الشواهد، للشنتمري، 43/1.
- (38) الكتاب، 18/3، والمقتضب للمبرد، 40-39/2، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 206/1، وإعراب القرآن للنحاس، 305-304/1، والجامع لأحكام القرآن، 36-35/3، والبحر المحيط، 374/2.
- (39) أبي البركات بن الأنباري (ت: 577هـ)، انظر: كتابه البيان في غريب القرآن، 150/1، تحقيق: طه أحمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
- (40) إعراب القرآن للنحاس، 305/1، وينظر: معاني الحروف للرماني، ص 119.
- (41) انظر: الكشف، 289/1، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة والثمانون.